انما يتم لو كان التجرد امرا وجوديا المحتاج الى علة لكنه ممنوع ولكن الجواب
عنه بما سبق في الوجود ولا للوازمه والا لكان كل بعد مجردا لامتناع
تخلف مقتضى الذات ولوازمها عنها ولا لعوارضه والا لكان البعد المفتقر
الى المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال لان ما بالذات لا يزول
بالعرض اقول مقتضى ذات الحجر مثلا الحركة الى السفل وقد يتحرك الى
العلو بقاسر الثالث من الوجوه الدالة على ان الخلاء ليس وجوديا
ان البعد ان كان مما يتحرك كان له حيز لان الحركة عبارة عن الانتقال
من مكان الى مكان آخر فيكون للحيز ايضا بعدا فيفتقر الى بعد آخر
وذلك الى آخر وسلم جرا فكان هناك ابعاد متداخلة الى غير النهاية ذلك صح
وهو محال بالضرورة وان سلم جواز ابعاد متداخلة الى غير النهاية كان لها
من حيث انها باسرها قابلة للحركة مكان لما تقدم الان وذلك لا يكون بعدا
لانه لا محالة يكون خارجا عن كل الابعاد لما تقدم من استحالة كون المكان
داخلا والخارج عن جميع الابعاد لا يكون بعدا واذا لم يكن بعدا بطل
قولكم المكان هو البعد وان لم يكن البعد مما يتحرك فالمانع عنها ان كان
هو الذات ولوازمها لم يتحرك الاجسام لما فيها من الابعاد المانعة عن
الحركة وان كان ما يعرض لها فطبيعتها من حيث هي قابلة للحركة فالبعد
يكون مما يتحرك ويكون هذا القسم هو الاول بعينه ونعود الالزام
المذكور في الوجه الاول وهو اما التسلسل او كون المكان غير بعد
وقيل المراد بالالزام هو رجحان مقتضى العارض على مقتضى الذات
وفيه نظر لان ذلك انما يلزم ان لو كان الذات تقتضي شيئا والعارض
منعها وههنا ليس كذلك اذ الذات قابلة للحركة لا انها مقتضية لها
وكون الذات قابلة لشئ مع عروض مانع عنه ليس بمحال وللقائل ان
يقول لا نسلم ان مجموع الابعاد باسرها قابلة للحركة حتى يكون لها
مكان فان من الجائز ان يكون كل واحد منها قابلا للحركة ولا يكون
المجموع من حيث هو المجموع قابلا لها وايضا لا نسلم ان ذلك خارج

عن كل الابعاد وانما يلزم ان لو كانت السلسلة مشتملة على جميع الابعاد
وهو ممنوع الثاني من الوجوه الدالة على نفي الخلاء انه لو كان خلاء سواء
كان بعدا موجودا او مفروضا لكانت الحركة واقعة في زمان لامتناع وقوعها
لا في زمان لانها تقع في مسافة والمسافة منقسمة فيكون زمان الحركة في
نصفها قبل الحركة من نصفها الى الآخر فاذا كانت فيه فرضنا وقوع الحركة
في فرسخ خلاء مثلا ساعة فرضا وفي فرسخ ملاء عشر ساعات
فيكون زمان الحركة مع العائق اطول من زمان الحركة لا مع العائق
ولنفرض ذلك الاطول عشرة امثاله وفي ملاء آخر قوامه عشر قوام الاول
اي يكون ارق من الملاء الاول عشر مرات ساعة لان كثرة الزمان
وقلته بحسب رقة العوائق وغلظه لزمان ذي العائق اي الحركة في الملاء
كزمان عديم العائق اي الحركة في الخلاء هذا خلف الثالث من الوجوه
الدالة على نفي الخلاء لو كان خلاء سواء كان عدميا او بعدا متشابها
لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه اولى لانه حينئذ لا يكون فيه اختلاف
اصلا لامتناع الاختلاف في العدم الصرف والبعد المتشابه الاجزاء
فيكون جميع جوانبه بالنسبة الى الجسم على السواء فلا يسكن فيه لانه
ليس حصوله فيه اولى من حصوله في غيره ولا يميل اليه اي الى بعض جوانبه
لان الميل والحركة من احد الجزئين الى الآخر هو ترك الجزء الاول وطلب
الحصول في الثاني ولا بد لذلك من اولوية فعلم انه لو ثبت الخلاء لامتنع
سكون الجسم وحركته لكن التالي باطل فالمقدم مثله لا يقال لم لا يجوز
ان يكون المقتضي لحصوله في بعض الجوانب هو في الجسم او الفاعل
لانا نقول ان نسبتهما الى جميع اجزاء الخلاء بالسوية فالاقتضاء
يؤدي الى الترجيح من غير مرجح واجيب عن الاول من الوجوه
الدالة على نفي الخلاء بان الزيادة والنقصان باعتبار الفرض اي
يحملها الخلاء على تقدير كونه عدميا باعتبار الفرض على معنى انه
لو كان بين المدينتين بعدا موجودا لكان ذلك المقدار اعظم من المقدار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)